رهانات و تحديات البحث العلمي و التعليم العالي في البلدان المغاربية

أ/زينب فريح*

ملخص المداخلة

تهدف هذه الورقة لمناقشة موضوع رهانات و تحديات البحث العلمي في التعليم العالي في البلدان المغاربية،من خلال رصد جملة المؤشرات التي تعكس واقع البحث العلمي و المتمثلة في نسبة الإنفاق ، و عدد الجامعات و المراكز البحثية،عدد المنشورات العلمية،و براءات الاختراع.تثبت هذه المؤشرات أن البحث العلمي في البلدان العربية عموما و المغاربية خصوصا يواجه جملة من الرهانات و التحديات سيتم معالجتها بشكل مفصل،و تصل في الأخير إلى نتيجة أن واقع البحث العلمي غير مشرف نهائيا و لا يلاءم مكانة و قدرات هذه البلدان لا من ناحية المورد البشري و لا من ناحية الموارد المالية.

الكلمات المفتاحية:البحث العلمي،التعليم العالي،التنمية البشرية،مجتمع المعرفة.

Abstract of the study

The purpose of this paper is to discuss the subject of scientific research bets and challenges in higher education in the Maghreb countries by monitoring the number of indicators that reflect the reality of scientific research such as expenditure ratio, number of universities and research centers, number of scientific publications and patents. These indicators show that scientific research in the Arab countries in general and the Maghreb in particular faces a series of stakes and challenges that necessitate serious reforms in order to promote scientific research and higher education which is a vital necessity for achieving development and finding solutions to the problems of these societies. Finally, the research paper concludes that the reality of scientific research in the Arab world in general is not entirely honorable and does not fit the status and capabilities of these countries, neither in terms of human resources nor in terms of financial resources.

Keywords: scientific research, higher education, human development, knowledge society.

* أستاذة مساعدة (أ) بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة البليدة2، و باحثة مهتمة بالشؤون المغاربية و العلاقات الدولية
البريد الإلكتروني: z.fraih@univ-blida2.dz

يحظى موضوع البحث العلمي و إنتاج المعرفة بأهمية كبيرة و مكانة اكبر في البلدان النامية عموما و العربية خصوصا،و هذا راجع إلى أهمية البحث العلمي في المساهمة في تطوير المجتمع و حل مختلف مشكلاته.و في هذا السياق،خصص تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 موضوع تقريره حول "بناء مجتمع المعرفة في العالم العربي" ،و قد أكد التقرير على أن المعرفة اكتسابا و إنتاجا و توظيفا في مطلع القرن الحادي و العشرين غدت هي الوسيلة الكفيلة بتحقيق التنمية الإنسانية بجميع ميادينها لاسيما في العالم العربي نتيجة لوجود رأس مال بشري عربي مهم،و توفر بيئة ثقافية حاضنة مناسبة للمعرفة و ركيزة قوية لبنائها.

بالعودة إلى واقع البحث العلمي و التعليم العالي في العالم العربي يثبت وجود خلل و فجوة كبيرة،نتيجة لتراجع مكانة هذين القطاعين مقارنة ببقية القطاعات سوا من حيث إنتاج المعرفة،جودة التعليم،نشر المعرفة ،و في هذا خلص التقرير لوجود خلل في البنى الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية العربية خصوصا إذ لاحظنا أن هناك إهمال و عدم جدية السياسات المتبعة من طرف الحكومات لتطوير هذا القطاع ،و ليس أدل من ذلك من الميزانية المخصصة لتمويل قطاع البحث العلمي و التعليم العالي التي لا تتجاوز 2% عكس ميزانية الدفاع ،إذ يتجاوز الإنفاق العسكري للدول العربية 60 مليار دولار (وفقا لإحصائيات 2017) لتحتل المرتبة الرابعة بين أكبر أربع ميزانيات دفاع في العالم.

انطلاقا مما سبق ،تحاول هذه الورقة البحثية البحث التطرق لواقع البحث العلمي و التعليم العالي في البلدان المغاربية ، البحث في الرهانات و التحديات التي تواجه القطاعين لاسيما في ظل المتغيرات الدولية،التي تجعل من ضرورة تطوير آليات البحث العلمي ضرورة لا مفر منها لتحقيق التنمية في هذه البلدان ،و ذلك من خلال طرح التساؤل التالي: **كيف يمكن أن تتغلب البلدان المغاربية على الرهانات و التحديات التي تواجه ميدان البحث العلمي و التعليم العالي ؟**

و سنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة عن هذا التساؤل من خلال التطرق إلى النقاط التالية :

أولا:ضبط مفاهيمي لمصطلحي التعليم العالي و البحث العلمي

إن تحليل و دراسة أي حقل معرفي يجب أن يراعي دائما الإشكالات التي تثيرها المفاهيم و التعريفات، ففي كتابه **"الهام العلم"** كتب **Sir.G.Thompson**:"إن كل العلوم تعتمد على المفاهيم ،فهي الأفكار التي حملت أسماء و هي التي تحدد السؤال الذي يسأله الباحث ،وتحدد كذلك الإجابة عنه،و هي البناء الأساس الذي تؤسس عليه النظريات ؛ فالعلم دائما يبدأ بتشكيل المفاهيم التي تصف العالم . فقبل شرح الظواهر لابد من وصفها، فالسؤال...لماذا ؟لابد أن يأتي بعد...ماذا؟الذي يجاب عنه من خلال إطار مفاهيمي، يشخص،و يصف ،و ينظم و يقارن ويكمم بالألفاظ أية ظاهرة ". [01]

من هنا تأتي أهمية تحديد المفاهيم الخاصة ببحثنا و التي تتمثل في:

أولا:التعليم العالي[Higher Education]

يعد التعليم الأسلوب الأمثل للحصول عل نوعية متميزة من الأفراد القادرين على بناء حضارة قوية متماشية مع متطلبا العصر،كما يحقق لهم مكاسب إضافية كالتسلح بالمهارات الفنية و اللغوية التي تساعدهم في الاندماج مع التطورات العالمية.و قد عرف غايتز Gates التعليم على انه:تغير في السلوك له صفة الاستمرار و صفة بذل الجهود المتكررة حتى يصل الفرد إلى استجابة ترضي دوافعه و تحقق رغباته".[02] و بذلك يمكن اعتبار التعليم يعدل سلوك الفرد،و يجعله أكثر قدرة على التأقلم مع البيئة المحيطة به لتلبية حاجياته و رغباته من خلال تنمية معارفه و تطوير أدائه و تحسين مستواه.

أما بالنسبة للتعليم العالي فقد عرفه **عدي عطا** على انه :"كل أنواع التعليم الذي يلي مرحلة الثانوية أو ما يعادلها و تقدمه مؤسسات متخصصة،و هو مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه و مستوياته،رعاية لذوي الكفاءة و النبوغ،و تنمية لمواهبهم،و سدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره و مستقبله،بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة و غايتها النبيلة".

و عرفه **محمد نجيب بن حمزة أبو عظمة** على انه " ذلك التعليم المستقطب للمخرجات المميزة من التعليم العام بعد الثانوية العامة،و يقوم بمسؤولياته لتدريب الموظفين على رأس العمل،و يتحمل توفير الكوادر البشرية المناسبة لسوق العمل في مجالات الاختصاص".[03]

أما القانون الجزائري فيعرفه على انه:"كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي ،و يمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة".[04]

ثانيا:البحث العلمي [Scientific Research]

يعرف خبير اليونسكو في مجال البحث العلمي (جون ديكنسون) البحث العلمي بأنه: (استقصاء منهجي في سبيل زيادة مجموع المعرفة)، ويعرفه آخرون بأنه: (استقصاء دقيق نافذ وشامل يهدف إلى تحصيل حقائق جديدة تساعد على وضع فرض جديد موضع الاختبار أو مراجعة نتائج مسلم بها). [05]كما يعرف بأنه "استقصاء منظم، يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها، والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي، ويمكن تعريفه أيضا: "البحث العلمي وسيلة للدراسة

يمكن بواسطتها التوصل إلى حل مشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة".[06] فالبحث العلمي هو بمثابة الواسطة التي تمكننا من المعرفة، وتوجه بحوثنا من خلال المنهج المستخدم أو النظرية المتبعة، كما أن البحث العلمي سبيل الوصول إلى الحقائق العلمية، وهو اختبار للمناهج والطرق المستخدمة وللفروض، والبحث العلمي يعيننا على إزالة اللبس والغموض اللذين يحيطان بالظواهر.

كما يعرف البحث العلمي أيضا: " بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى "الباحث" من أجل تقصّي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى "مشكلة البحث"، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى "منهج البحث" بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى "نتائج البحث".[07]

ثانيا:مكانة و أهمية البحث العلمي في التعليم العالي في البلدان المغاربية

يشكل البحث العلمي عاملاً مهماً وشرطاً ضرورياً لتقدم أي مجتمع، وتزداد أهمية هذا العامل مع التقدم الهائل للعلوم والتكنولوجيا ودخول العالم الثورة الثالثة أي ثورة المعرفة والمعلومات والاتصالات، مما يحتم على دول ومجتمعات العالم المعاصر تقديم المزيد من الدعم للباحثين للوصول إلى نتائج مهمة تخدم قضايا المجتمع.وتبدو الحاجة أكثر إلحاحاً لتطوير آلية البحث العلمي في ظل الحاجات المتزايدة للتنمية في عصر المعلوماتية والاتصالات.و لإبراز أهمية و مكانة البحث العلمي في البلدان المغاربية الثلاث سوف نتناول بعض المؤشرات و التي تعكس إنتاج المعرفة في هذه البلدان،إذ يمكن قياس مخرجات البحث العلمي في البلدان المغاربية من خلال:

أولا:عدد الجامعات و المراكز البحثية

شهدت الدول العربية عموماً نشاطاً ملحوظاً، خصوصاً خلال العقدين الماضيين، في إنشاء الجامعات العامة والخاصة ومراكز الأبحاث العامة والمتخصصة، بناء على نماذج شاع استخدامها في بلدان العالم المتقدم في مطلع النصف الثاني من القرن الماضي .فتعتبر الجامعة ومخابر البحث العلمي من أهم المؤسسات التي تقوم بخلق المعارف العلمية، حيث تكمن المهمة الأساسية للجامعة في إنتاج المعارف، تطوير وتحديث أخرى إضافة إلى تطوير المهارات والقدرات لبلوغ التطور العلمي،لهذا حصل تطور في أعداد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية عموما من 233 جامعة عام 2003 إلى 286 في عام 2006 ووصلت إلى 500 جامعة عام 2012 حسب تقرير المعرفة العربي لعام 2014.[08]

أما في البلدان المغاربية خصوصا فقد تطور عدد مؤسسات البحث في تونس و الذي بلغ 38 مؤسسة بعدما كان عددها 10 في الستينات،كما أن عدد المخابر ارتفع من 55 مخبر سنة 1999 إلى حوالي 277 مخبر سنة 2014 بينما قفز عدد وحدات البحث من 232 سنة 1999 إلى 638 وحدة سنة 2007 قبل أن ينزل إلى 299 سنة 2014 بحث في مختلف التخصصات العلمية.[09]

و تضم الشبكة الجامعية الجزائرية مئة و ستة (106) مؤسسة للتعليم العالي،موزعة على ثمانية و أربعون ولاية عبر التراب الوطني.و تضم خمسون (50) جامعة،ثلاثة عشرة (13) مركزا جامعيا،عشرون(20) مدرسة وطنية عليا،و عشرة (10) مدارس عليا،و إحدى عشرة (11) مدارس عليا للأساتذة،و ملحقتين (02) جامعيتين.إضافة إلى إحدى عشرة (11) مركزا بحثيا،وأربع(04) وحدات بحث،و ستة(06) وكالات بحثية.[10]

يضم التعليم العالي الجامعي بالمغرب إثنتى عشرة(12) جامعة بها 125 مؤسسة ،مصنفة إلى مؤسسات جامعية ذات الإستقطاب المفتوح ،و مؤسسات جامعية ذات الإستقطاب المحدود.كما تضم وحدتين (02) بحث.[11]

ثانيا:الإنفاق على البحث العلمي و التعليم العالي

تعتبر نسب تمويل البحث العلمي احد المعايير و المؤشرات التي يتم من خلالها تصنيف الجامعات على أساسها،كما أنها تعكس مدى اهتمام السياسات بدعم و ترقية التعليم العالي و البحث العلمي من عدمه،و تتنوع مصادر تمويل البحوث و التطوير بين:(01) القطاع العام، الحكومات من خلال نسب محددة من الموازنة العامة أو الدخل القومي؛(02) شركات ومؤسسات القطاع الخاص؛(03) حوافز ضريبية للمؤسسات الخاصة؛(04) رسوم محددة على أرباح الشركات الخاصة؛(05) رسوم محددة من قطاعات استهلاكية ؛(06) قروض ومنح مصرفية لدعم مؤسسات الإبداع والابتكار؛(07) المشروعات البحثية التعاونية بين الباحثين وقطاعات الإنتاج والخدمات؛(08) مصادر خاصة، وقف، هبات، ميراث، تبرعات.[12]

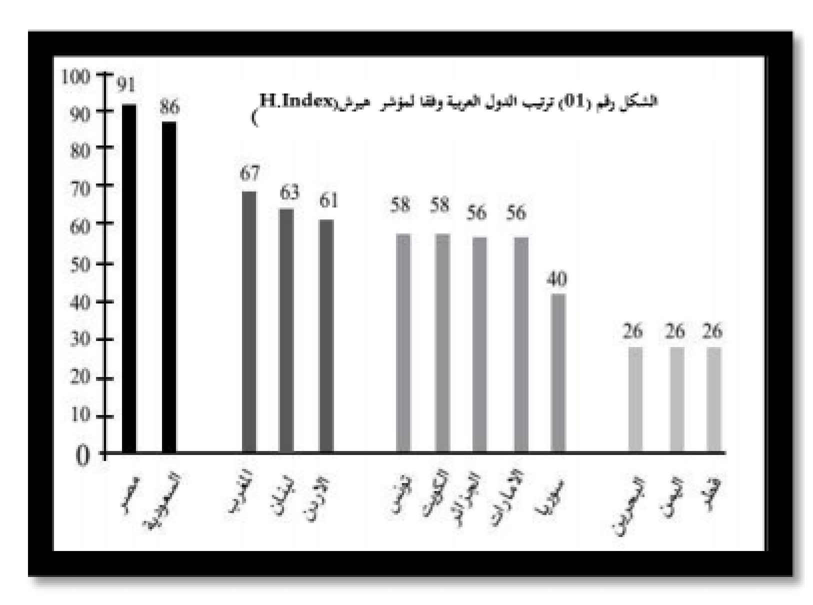
بناء على ما سبق،فإن ما يمكن ملاحظته هو أن العالم العربي يصرف على البحث العلمي نسب قليل ولا تكاد تذكر مقارنة بمجموعات الدول الأخرى، حتى الفقيرة منها، ويحتل العالم العربي في هذا الشأن موقعاً ملاصقاً لقارة أفريقيا، بمعدلات لا تتجاوز 0,2 %من إجمالي ،الدخل القومي العام. وفي بعض الدراسات و التقارير وصلت هذه النسبة مؤخرا لحوالي ، 0,4 %. وتتوفر دلائل أولية على أن الإنفاق قد وصل في تونس إلى 1,19 % عام 2008،بينما ينفق المغرب على البحث العلمي حوالي 0.8% من الناتج الداخلي الخام،و هي ميزانية ضعيفة جدا بمقياس المعايير الدولية،إذ تعتبر معايير المنظمات الدولية مثل البنك الدولي و منظمة الأمم المتحدة ان نسبة الإنفاق المثالي هي التي تكون أكثر من 2% و تكون جيدة إذا كانت من % 1.6 إلى 2 % ،و من 1 % إلى 1.6% تكون حرجة.و عموما أن نسب الإنفاق على التعليم و البحث العلمي في العالم العربي تتراوح بين(2.5-5%) من الناتج المحلي،و هي اقل من المتوسط العالمي.

ثالثا:المنشورات العلمية

يتسم مؤشر النشر العلمي بدلالات واضحة عن مستوى ونوعية المعرفة والتقدم العلمي،ويمكن من خلاله قياس الإنتاجية العلمية والمستوى العلمي للأفراد والمؤسسات العلمية . ولعل أفضل السبل لضمان صدقية البيانات حول الإنتاج العلمي لأيّ دولة أو مؤسسة، الاقتداء بالمنهج المتبع على الصعيد العالمي، والذي يستعين بقواعد المعلومات المتخصصة والمشهود لها بالاستقلالية و الصدقية. من المواقع المتاحة لهذه الغاية، على سبيل الذكر وليس الحصر، مواقع تومبسون رويتر Thomson – Reuteurs –وقاعدة المعلومات التابعة له Web of Knowledge- ISI و السفير – LSEVIER –وقاعدة المعلومات

سكوبوسScopus.[13] وفي ما يتعلق بالمنهجية المتبعة في تقييم الأبحاث العلمية فقد تم إتباع موقع **سكوبوس،** الذي يعتمد على عدد الإستشهادات لكل وثيقة والتعاون الدولي ومتوسط أهمية المجلة ومتوسط الأثر العلمي للمؤسسة مقارنة بالمتوسط العالمي للنشر للفترة نفسها.

وقد أدخل على أدبيات النشر العلمي منذ فترة قصية مؤشر H. Index ويعرف أيضاً بمؤشر"هيرش Hirsch" نسبة لمؤلفه (Jorge E. Hirsch) ، الذي يقيس كلا من الإنتاجية العلمية والأثر العلمي للباحث، وهو مبني على أكثر البحوث المنشورة للباحث وعدد الإستشهادات في بحوث الآخرين. ويمكن أن يطبق هذا المؤشر على المجاميع البحثية مثل الأقسام أو الجامعات أو الدولة.



مؤسسة الفكر العربي،التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية،بيروت،مؤسسة الفكر العربي،2010،ص.34.

وفقاً لمؤشر H. Index الشكل رقم (01) الذي يقيس كفاءة المنظومة البحثية لكل دولة، من خلال النشر العلمي المميّز الذي يستقطب الاستشهاد بنتائجه في المنشورات العلمية العالمية، تنتمي مصر والسعودية إلى المجموعة الأولى من بين 14دولة عربيّة، بعد حصولّ هذه المجموعة على مؤشر مرتفع: مصر (91) والسعودية (86) في حين ضمت المجموعة الثانية كلا من المغرب (67) ولبنان (63) والأردن (61) ،أما المجموعة الثالثة فضمت كلا من تونس والكويت(58) والجزائر والإمارات(56) وسوريا(40) تليها مجموعة الدول التي ما زالت في بداية الطريق وضمت كلا من البحرين واليمن وقطر(26).

إن ترتيب الجامعات بناء على الأبحاث المنشورة في الدوريات المفهرسة عالمياً في مجموعة SCOPUS – ELSEVIER يظهر أنه من بين 2124 جامعة ومركز أبحاث موزعة على جميع أنحاء العالم لا يوجد سوى 23 جامعة عربية فقط (أي حوالي 1 %) منها 11 جامعة في مصر و 4 في السعودية، وجامعتان في كلّ من الأردن والإمارات، وواحدة في كلُ من الكويت ولبنان وسلطنة عمان والسودان ، بينما غابت عن هذه اللائحة جامعات عربية عريقة ذات قدرات بحثية وبشرية عالية مثل سوريا والمغرب والجزائر وتونس والعراق.[14]

حققت منظومة البحث العلمي في تونس نتائج جيدة مقارنة بمثيلاتها في المنطقة المغاربية من حيث كمية الأوراق العلمية المنشورة،فعدد المنشورات العلمية الذي كان في حدود 130 سنة 1980 ارتفع

لحوالي 5800 نشرة علمية سنة 2014 على الرغم من أن المؤشرات المتعلقة بجودة الإنتاج العلمي ما زالت دون المأمول ،فمؤشر الاقتباس ما زال متدنيا و بعيدا عن المتوسط العالمي.[15]

رابعا:براءات الإختراع

يعتبر عدد براءات الاختراع و الأهمية الاقتصادية للبلد المسجلة فيه مؤشراً متميز المستوى الإبداع والابتكار في مجال العلوم والتكنولوجيا، وهو يعكس بدقة قدرة المنظومة البحثية على المضي في هذا المجال، كمرحلة أساسية في مسيرة طويلة، معقدة ومكلفة،يفترض أن تؤدي في حال إثبات جدواها العلمية والتقنية إلى اعتمادها في قطاعات الإنتاج والخدمات المعنية، وتحويل الابتكار إلى منتج أو سلعة جديدة أو خط إنتاج جديد أو تحديث خطوط الإنتاج أو تطوير خدمات مميّزة.

ثمة تفاوت ملحوظ بين عدد براءات الاختراع المسجلة في مكاتب عربية أو في مكاتب الاتحاد الأوروبي وأمريكا واليابان(و هو ما يوضحه الجدول رقم 01) وفقاً لأرقام المكاتب العربية تحتل مصر الصدارة بين الدول العربية بينما تأتي السعودية عربياً في المركز الأول وفقاً لأرقام مكاتب الاتحاد الأوروبي وأمريكا اليابان. والأمر كله كاشف عن أزمة الرقم والمعلومة في مجال البحث العلمي في الوطن.

الجدول رقم (01) :يوضح براءات الاختراع المسجلة في مكاتب الاتحاد الأوربي و الو.م.أ و اليابان

	2005			2007			2009			المجموع
	أوروبي	أميركي	ياباني	أوروبي	أميركي	ياباني	أوروبي	أمريكي	ياباني	
الأردن	-	-	-	18	1	2	3	1	-	25
الإمارات	3	5	1	15	20	2	15	9	-	70
السعودية	39	18	6	52	20	25	76	23	-	259
الكويت	-	3	-	1	8	-	1	15	-	28
المغرب	3	1	-	7	1	3	2	3	-	20
تونس	1	1	-	5	-	-	2	-	-	9
لبنان	2	1	1	-	5	-	—	6	-	15
مصر	4	7	1	13	12	6	5	3	-	51
ماليزيا	27	98	18	18	173	16	35	181	-	566

مؤسسة الفكر العربي،التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية،بيروت:مؤسسة الفكر العربي، 2010،ص.41

من خلال بيانات الجدول رقم(01) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي،والذي يعطي الدول رتبة من ضمن مجموعة من 127دولة، حيث يتبين أن الدول المعنية بهذا التصنيف تتوزع إلى ثلاث مجموعات. **الأولى**،والمتقدمة نسبياً في الثلث الأول من المؤشر وتضم كلا من **الكويت وقطر والإمارات والسعودية** على التوالي، و**الثانية**، في المراتب الوسطى وتضم كلا من **تونس**–عدد براءات الاختراع المسجلة في تونس و الذي هو دون الخمسين ما يدل على أن البحوث لا يتم تثمينها و تبقى خارج متناول المحيط الاقتصادي في الوقت الذي تسعى فيه المؤسسات إلى استيراد الحلول التكنولوجية الجاهزة من الدول المتقدمة–[16] **والأردن وسوريا والمغرب**، و**الثالثة**، التي تقع في النصف الثاني من المؤشر وتضم كلا من **مصر والجزائر وعمان والبحرين.**

رابعا:تحديات و رهانات البحث العلمي في التعليم العالي في البلدان المغاربية

إن المراقب و المتمعن في النسب و المؤشرات السابقة لمشهد التعليم العالي و البحث العلمي في البلدان المغاربية و الوطن العربي، يلمس تحديات ومعيقات كثيرة تواجه هذا القطاع، تحول دون أن يكون فاعلا كما يجب في العملية التنموية والمعرفية؛فرغم تكاثف الجهود الرسمية في البلاد العربية في التوسع

في بناء الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، حيث تزايدت أعداد الجامعات في المنطقة العربية من 233جامعة عام 2003إلى 286عام 2006،ووصلت إلى 500 جامعة عام 2012، حسب تقرير المعرفة العربي للعام 2014،إلا أن هذا التوسع لم يرافقه ارتقاء «ملموس» في جودة التعليم ونوعيته وربط المنظومة التعليمية ومخرجاتها في سوق العمل.[17]

ومن أهم تحديات البحث العلمي في البلدان المغاربية خصصنا أربع تحديات أساسية لتناولها بالشرح:

أولا:ضعف التمويل المخصص للبحث العلمي في البلدان المغاربية مقارنة بباقي القطاعات

إن البحث العلمي يتطلب إنفاقاً مالياً كبيراً على المنشآت البحثية كالمباني والمختبرات وتجهيزاتها وكذلك المكتبات ودور النشر والمجلات العلمية والدوريات التي تنشر فيها نتائج البحوث، إضافة إلى تعويضات العاملين في هذا المجال، ولذلك فإن الباحثين يعانون من قلة الإنفاق على البحث العلمي، وهذا يحول دون قدرتهم على متابعة دراساتهم وأعمالهم بعد رفض طلباتهم في المساعدة والتمويل بحجة عدم وجود رصيد لهذه الغاية، مما يضطرهم للتخلي عن بعض البحوث وعدم استكمالها وهذا ما يضيع الكثير من الوقت والجهد من دون فائدة.

أثبت الإحصائيات السابقة أن تراجع نسبة البحث العلمي راجع لعدم الاستقرار السياسي،و احتدام الصراع و التنافس على المناصب (النابع من الافتقار لقاعدة ثابتة و مقبولة للتداول السلمي على السلطة)يمثل عائقا أساسيا أمام نمو المعرفة،فمن النتائج الرئيسية لهذا الوضع السياسي غير المستقر تحويل مسالة الأمن إلى بند رئيسي في جدول أعمال السلطة السياسية.و هذا ما يقودها بشكل حتمي إلى اضطرارها إلى تكريس القسم الأكبر من التمويل الاستثمارات في قطاعات ضمان الأمن للنظام.و الضحية تكون تقليص الإنفاق الحكومي في الميادين الأخرى لصالح تنمية وسائل الأمن.إن تغليب الهاجس الأمني،و هاجس الضبط على حساب الدور الثقافي و المعرفي الذي تقوم به مختلف المطبوعات،ووسائل الإعلام و بعض مكونات المجتمع المدني،ستحولها إلى أداة للتأخر و إلى آلية لإعادة إنتاج التخلف الفكري.[18]

و من ابرز تداعيات نقص الإنفاق على التعليم العالي على عمليات و نواتج الإبداع و البحث العلمي و التطوير نذكر:

- الفجوة بين نظم البحث و التطوير و الحاجات الاقتصادية و المجتمعية؛
- تباطؤ حركة النشر العلمي في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة؛
- تدني عدد براءات الاختراع المسجلة من البلدان العربية؛
- افتقار عمليات البحث العلمي و آلياته إلى البنية التحتية العصرية الشبكية الملائمة من حيث(الاشتراك في الدوريات العلمية،تزويد المكتبات بكل ما هو جديد،اشتراك المؤسسات البحثية في الانترنت فائق السرعة،اشتراك الباحثين في المؤتمرات و الندوات العلمية)؛

❖ بعد النشاط البحثي العربي عن عالمي الجدة و الأصالة و القابلية للتطبيق؛

ثانيا:هجرة الأدمغة للخارج نتيجة لعدم استغلال المورد البشري المغاربي و إهماله

يطرح واقع البحث العلمي في دول الوطن العربي في مشهده الأشمل قضية هجرة الأدمغة العربية إلى الخارج التي تمثّل نزيفاً حقيقياً في العقل العربي. فقد تنامي في الآونة الأخيرة ظاهرة هجرة الأدمغة هروبا من الواقع المعيش سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و أكاديميا بسبب تردي الدخل من ناحية ،و البيئة البحثية الحاضنة لهؤلاء الشباب من ناحية أخرى.فالأرقام تظهر أن 54 %من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم.[19] أي أن المناخ العلمي في البلدان العربية قد أدى إلى هروب الكفاءات العلمية إلى الخارج بحثا عن مناخ أفضل للمعيشة ، والبحث العلمي ،نتيجة إنخفاض الدخل المادي للباحثين مما يصرفهم عن بحوثهم ، وعدم مواكبة التقدم العلمي في الخارج ، نتيجة إستنزاف طاقاتهم في توفير متطلباتهم الأساسية ، وتحسين مستوى معيشتهم ، و إنتشار ظاهرة السرقات العلمية لأبحاث الأساتذة ، والكليات النظرية خاصة ، وضعف التمويل المادي للبحوث ، والدراسات الجادة ، وعدم توافر الأجهزة ، والمعامل اللازمة في مجال العلوم البحتة ، أن المجتمعات العربية قد أصبحت بيئة طاردة للعقول العربية ، والكفاءات العلمية إلى الخارج.[20]

فقد أثبتت التقارير العربية أن هجــرة العقــول أو نزيفهــا، تشكل تحــد آخــر يكشــف عــن عمــق الأزمــة في قطــاع التعليــم العــــالي في و دوره في التنمية، فقــــد بينـــــت دراســــة للبنــــك الــــدولي في 2012 وجــود ملايين المهاجريــن مــن العــرب مــن الشــباب معظمهــم مــن المغــرب (1.5مليــون،) والجزائــر (1.3مليــون) وتونــس 400)ألــف،) ومعظــم هــؤلاء هــم مــن خريجــي التعليــم العــالي.[21]

كما تعرف الجامعات العربية ظاهرة أخرى على قدر من الأهمية و التي يجب الانتباه لها و هي ظاهرة هروب الطلاب من الأقسام العلمية و التي تنذر بانقراض العلماء مستقبلا ، تشير الكثير من الدراسات و البحوث و التقارير إلى التدني المفرط لنسب الطلاب الملتحقين بالتخصصات العلمية في مختلف البلدان العربية،في مقابل تزايد النزعة إلى التخصصات الأدبية،و تراجع نسب التخصصات العلمية.

ثالثا:تراجع تصنيف الجامعات المغاربية في التصنيف العالمي لأحسن الجامعات نتيجة لضعف الإنتاج المعرفي

تراتبيــــة ومكانـــــة الجامعــــات المغاربية والعربيــــة في سلم الجامعات العالمية،مظهر أخر و تحدي أخر يؤكد وجود خلل في سياسات التعليم ، فعلــــى الرغــــم مــــن كــــون الــــدول العربيــــة ســــباقة إلى الإهتمــــام بالتعليــــم والتدريــــس، وتوجــــد بهــــا أولى الجامعــــات العالــــم (جامعــــة الزيتونــــة بتونــــس عــــام 737م، وجامعــــة القروين بالمغــــرب عــــام 859م، وجامعــــة الأزهر 970م ، فــــإن موقعهــــا اليــــوم في تصنيف الجامعات بالعالم لا يشرف

تاريخها . ففي تصنيف معلن لجامعة »شنغهاي(2010) سجلت جامعتان عربيتان فقط اختراقاً مميّزاً لقائمة أفضل جامعات العالم ، فوردت جامعة الملك سعود من ضمن مجموعة 301 - 400جامعة بينما وردت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن من ضمن مجموعة 401 - 500 جامعة شملها مؤشر شنغهاي العالمي.[22] كما جاء الحضور المغاربي و العربي ضئيـــــلا في تصنيف "شانغهاي" لأفضل 500 جامعة في العالم لعام 2014، حيث اقتصر على خمس جامعات،أربع من المملكة العربية السعودية وواحدة من مصر و في مراتب متأخرة.[23] هدا راجع لـــ:

- حداثة الجامعات العربية،إذ تبقى السمة البارزة لمؤسسات التعليم العالي في البلدان المغاربية و العربية هي حداثة العهد،فثلاثة أرباع الجامعات أنشئت في الربع الأخير من القرن العشرين،و لا يتعدى عمر 57% منها الخمسة عشر عاما.و هذه ملحوظة على قدر كبير من الأهمية،فمؤسسات التعليم العالي،و بوجه خاص الجامعات،تستغرق وقتا لكي ترسخ بنيتها المؤسسية و تجود دورها المعرفي.[24]
- تدني نوعية التعليم المقدم في مؤسسات التعليم العالي في البلدان المغاربية و العربية على حد سواء نتيجة لعدة عوامل من أهمها عدم وضوح الرؤية و غياب سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية.
- إضافة إلى قلة استقلالية الجامعات ووقوعها تحت السيطرة المباشرة للنظم الحاكمة مما نتج عنه أن أصبحت بعض الجامعات تدار وفقا لمقتضيات المنطق السياسي الحاكم.فمثلا تعاني الجامعة من تكديس مخيف بسبب التزايد غير المحسوب لأعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات.[25]
- كما تشير الملامح العامة للتعليم العالي و الجامعي في البلدان المغاربية إلى تشابه مدخلاته و عملياته و نواتجه،و اشتراكه في العديد من النواتج النظرية التي ربما تكون نتيجة إفرازات البيئة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و المجتمعية العامة.و أهم هذه الملامح:الإهتمام الأعظم بالمؤشرات الكمية–دون المؤشرات الكيفية– استجابة للطلب الاجتماعي على التعليم العالي لاعتبارات اجتماعية و مجتمعية،تعود إلى جذور من التراث و العادات و التقاليد.[26]
- تأثرت نوعية التعليم العالي بانخفاض الإنفاق و من ثمة الموارد المتاحة للطلاب و أعضاء هيئة التدريس إضافة إلى الإكتضاض في عدد الطلاب،فلقد جاء التوسع الكمي في نشر التعليم على حساب نوعية التعليم و جودته.
- و اخيرا،أن البحوث المنجزة تندرج ضمن خانة البحوث النظرية،إذ لا تمثل البحوث التطبيقية و التنموية غير نسبة ضئيلة من مجموع البحوث المنجزة.[27]

رابعا:اتساع الفجوة بين مخرجات الجامعات و ما يحتاجه سوق العمل

لقـــد أصبحـــت الجامعـــات العربيـــة تُخـــرج دفعـــات مـــن العاطلـــين عـــن العمـــل،ليس في المجالات العلـــوم الإنســـانية و الحقوق فحسب ،بل حتى في العلـــوم الدقيقـــة (طب،هندسة).كمـــا أن معـــدل البطالـــة بين صفوف خريجي الجامعات في العالم

العربي في ارتفاع مطرد و هو ما أعلنه تقرير البنك الدولي.و ذلك راجع لسياسات الكم و ليس النوع و غياب التنسيق بين حاجيات السوق و الجامعة أو بين القطاع الاقتصادي و القطاع الخاص و الجامعة.

الخاتمة:

كنتيجة توصلنا إليها في النهاية،إن هذه الورقة البحثية قد حاولت رسم صورة لواقع البحث العلمي في قطاع التعليم العالي في البلدان المغاربية ،إذ حاولت إبراز التطور الذي عرفه قطاع التعليم العالي و البحث العلمي من خلال جملة من المؤشرات(التطور الحاصل في عدد الجامعات و المراكز البحثية و المخابر، ارتفاع عدد المنشورات العلمية..)،لتصل إلى نتيجة عدم كفاية هذه التطورات لان الهدف الأساسي من البحوث العلمية هو حل مشكلات المجتمع و مساعدته على تحقيق التنمية،إلا أن واقع البحث العلمي في العالم العربي عموما و المغاربي خصوصا ينذز بحالة من القلق المتزايد ،فعلى الرغم من الإصلاحات العديدة التي تبنتها الجامعات المغاربية- و التي تعتبر مكسبا يجب تثمينه- بغية تحقيق جودة مخرجات التعليم العالي إلى أن ذلك غير كاف و لم يرقى بعد لمستوى يتلاءم مع قدرات و إمكانات هذه البلدان لاسيما في ظل التحديات و الرهانات التي تواجه البحث العلمي و التعليم العالي في هذه البلدان بسبب عدم اهتمام الحكومات بمدخلات و مخرجات و نواتج التعليم الجامعي،و الافتقار إلى خطط تطويرية تتناول استراتيجيات مستقبلية قابلة للتطبيق.

الإحالات و المراجع:

[01] نصر محمد عارف ،**ابستومولوجيا السياسة المقارنة**،بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002،ص.30.

[02] صليحة رقاد ،"*تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية:آفاقه و معوقاته:دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري*" ،**أطروحة دكتوراه**،جامعة سطيف1،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير،2014/2013.،ص.22.

[03] المرجع نفسه،ص.23.

[04] المرجع نفسه ،ص24.

[05] حواس محمود،"**البحث العلمي في العالم العربي التعريف- الواقع- الإنفاق- المشكلات والمعوقات- سبل التطوير**"،متحصل عليه من الموقع:-http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=1472:2014-27&Itemid=172&option=com_content 07-09-11-01-

[06] محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي**،الجزائر:دار هومة،1997،ص.26.

[07] عربي مدين،"دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية :الفرص و القيود"، **المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية**،العدد.07،2016،ص.250.

[08] سعيدة شريف،"**كلمة هذا العدد**"مجلة ذوات،العدد(12)،الرباط:مؤسسة مومنون بلا حدود،2015،ص.4

[09] حمزة الفيل،"**مراحل تطور منظومة البحث العلمي في تونس**"،2016/07/13،متحصل عليه من الموقع: www.csds-center.com/archives/9260.

[10] موقع وزراة التعليم العالي و البحث العلمي الجزائرية ،متحصل عليه من الموقع:/www.mesrs.dz/ar

[11] موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الاطر المغربية،متحصل عليه من الموقع:/www.enssup.gov.ma/ar

[12] مؤسسة الفكر العربي،**التقرير العربي الثالث للتمنية الثقافية**،بيروت:مؤسسة الفكر العربي،2010،ص.33.

[13] المرجع نفسه،ص.34.

[14] سليمان عبد المنعم،**كلمة امين عام مؤسسة الفكر العربي المنسق العام للتقرير** ،التقرير العربي الثالث للتمنية الثقافية،بيروت:مؤسسة الفكر الحر،2010،ص.11.

[15] حمزة الفيل،"**مراحل تطور منظومة البحث العلمي في تونس**"،2016/07/13،متحصل عليه من الموقع: www.csds-center.com/archives/9260.

[16] الصغير الغربي،"**البحث العلمي بتونس..انتاج وافر لا يستفيد منه الاقتصاد**"،2014/12/21،متحصل عليه من الموقع: www.aljazeera.net//amp/news/scienceandtechnology/2014/12/21

[17] منى شكري،"**التعليم يف العالم العربي: أزمة تترقب حلولا** "*مجلة ذوات* ،المغرب:مؤسسة مؤمنون بلا حدود،العدد(12)،2015،ص.10.

[18] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ،"**تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003:نحو إقامة مجتمع المعرفة**"،الأردن:المطبعة الوطنية،2003،ص147.

[19] سليم عبد المنعم، مرجع سابق، ص.12.

[20] نهال قاسم ،"**إشكاليات البحث العلمي في الوطن العربي**"متحصل عليه من الموقع: http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=5693

[21] منى شكري،**مرجع سابق**،ص.5.

[22] عبد المنعم سليم،**مرجع سابق**،ص.11.

[23] منى شكري،**مرجع سابق**،12.

[24] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي،**مرجع سابق**،ص ص 55-56.

[25] المرجع نفسه،ص.56.

[26] فتحي مصطفى الزيات،"**اثر الإنفاق على التعليم على المحددات المعرفية للتنمية المستدامة:دراسة تحليلية مقارنة لواقع العالم العربي على المؤشرات الدولية**"*مجلة العلوم التربوية و النفسية*،المجلد 14،العدد 04،ديسمبر 2013.

[27] بلقاسم الجطاري،**أزمة البحث العلمي بالمغرب:قياس المسافة بين المخرجات و الاحتياجات**متحصل عليه من الموقع: www.oujdacity.net/national-article-88054-ar.